



استراتيجية استهداف التضخم كأحد الأساليب الحديثة للسياسة النقدية بين الواقع والتطبيق

أ/ بشيشي وليد

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2015

استراتيجية استهداف التضخم كأحد الأساليب الحديثة للسياسة النقدية

بين الواقع والتطبيق - حالة الجزائر -

الاستاذ: بشيشي وليد// Bechichi1983@yahoo.fr // 00213696893689

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير // جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص

تعتبر سياسة استهداف التضخم من السياسات الحديثة التي أثبتت فعاليتها في الكثير من الدول التي قامت باعتمادها، وبما أن الجزائر كباقي دول العالم تعاني كثيرا من التضخم، الذي له العديد من النتائج السلبية سواء على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي، لذلك فقد حاولت الجزائر تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل، إلا أن ذلك بدا واضحا في سنة 2010، إلا أنها لم تنجح على المدى الطويل ولم تستطع المحافظة على المجال المستهدف رغم كل التعديلات والاجراءات التي قام بها البنك المركزي، وهذا ما بدا واضحا من خلال مجريات الدراسة، والسبب في ذلك هو أن التضخم الذي تعاني منه الجزائر في اقله تضخم مستورد، ولذا فانه يتوجب على الجزائر التقليل من التبعية للخارج، حتى تستطيع التخلص من الآثار الخارجية.

الكلمات المفتاحية: استهداف التضخم، السياسة النقدية، البنك المركزي.

Abstract

Is the policy of inflation targeting policies of modern that have proven effective in a lot of countries that have for adoption , and as Algeria like the rest of the world suffers a lot of inflation , which has many negative consequences , both on the economic side or the social aspect , so it has tried to Algeria to apply the policy of targeting inflation in stages , but that it became clear in 2010 , but it did not succeed in the long term has been unable to maintain the target area despite all the amendments and procedures carried out by the central bank , and this is what became clear through the course of the study , and the reason for this is that inflation experienced by Algeria in the mostly imported inflation , and so it must reduce the dependency Algeria to the outside , so you can get rid of the external effects .

Keyword: policy of inflation targeting, the central bank, monetary policy

مقدمة

إن الهدف الاساسي من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار في الاسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا أو خارجياً؛ ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي ابقاء التضخم منخفضاً وثابتاً. أما على الصعيد الخارجي فذلك يعني عادةً استهداف سعر الصرف الاسمي. وقد اصبح وضع هدف واضح لنسبة التضخم كغاية نهائية للسياسة النقدية مرغوبا بشكل متزايد في السنوات الاخيرة. وبالمقابل فان كثيرا من البنوك المركزية في العقد الماضي قد تخلت عن الاسعار الرسمية الثابتة لعملاتها أو عن سعر الصرف الثابت.

تعتبر مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك جدلا كبيرا حول اسبابها، والاثار الاجتماعية والاقتصادية

لها على النظام الاقتصادي، وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها لتقليل الاضرار الناجمة عنها، الامر الذي أدى الى ظهور استراتيجية استهداف التضخم كأحد الاستراتيجيات الحديثة لمحاربة، وقد بدا اعتمادها في بداية التسعينات وكانت نيوزيلندا السبابة في اعتماد هذه الاستراتيجية وقد تجاوز عدد الدول التي طبقت هذه الاستراتيجية في سنة 2007 حوالي 27 دولة ودول اخرى في طرقها لتبني هذه الاستراتيجية بصورة فعلية، والجزائر كأى دولة تعاني ايضا من مشكلة التضخم، خاصة وان قانون النقد والقرض 90-10 قد اعطى صلاحيات كبيرة للبنك المركزي في اطار تحقيق أهدافه، ورغم ان البنك المركزي حاول تحقيق معدل مستهدف للتضخم الا انه نجح أحيانا وفشل في الكثير من الاحيان الامر الذي يطرح التساؤل التالي: ما مدى امكانية تطبيق الجزائر لسياسة استهداف التضخم وماهي العواقب التي يجب على البنك المركزي تجاوزها للنجاح في تحقيق معدل او مجال مستهدف للتضخم على المدى الطويل؟

أهداف البحث

بناء على تحديد إشكالية البحث فإن الغرض الأساسي منه لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية استهداف التضخم، وعلى شروطها وعوامل نجاحها.
- دراسة امكانية استخدام استراتيجية استهداف التضخم والآليات التي اعتمدها الجزائر لأجل تحقيقها.
- معرفة معدلات التضخم في الجزائر وتفسيرها، ومعرفة الصعوبات التي واجهة الدولة في تحقيق هذه الاستراتيجية.

منهج وأدوات الدراسة

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث. كما أن طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، وللوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد المنهجية.

ولدراسة مدى امكانية اعتماد الجزائر على استراتيجية استهداف التضخم، وتحليل أبعادها وأهدافها، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب الذي يستعمل على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية والسلوكية، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، كما يساهم هذا المنهج في توفير البيانات وتحليل الظواهر والحقائق حول المشكلة محل الدراسة.

ولدراسة هذا البحث بالتفصيل والتعمق فقد تم تقسيمه الى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: ويهدف الى التعريف بسياسة استهداف التضخم وتبيين العوامل والظروف التي ادت الى استحداثها.

المحور الثاني: دراسة معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2013 وتبيين الاستراتيجيات التي تم اتباعها للتخفيف من حدة التضخم.

المحور الثالث: وقد تم فيه تبیین الظروف التي تبنت فيها الجزائر سياسة استهداف التضخم والالیات التي استحدثتها لذلك، واسباب عدم نجاحها فيها.

المحور الأول: ظروف وعوامل ظهور سياسة الاستهداف

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم. وقد استندت تلك السياسة الى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبان هنا علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الاهداف، ويرجع تعثر هذه السياسة الى سببين؛ **الاول** ان التناقض بين تلك الاهداف، يخلق حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الاسواق بشأن أي منها له الاولوية في التحقيق. ما يؤدي بالتالي الى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه خصوصاً فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه بالأوقات الصعبة التي تحتاج الى بناء الثقة لدى عملاء السوق أما السبب **الثاني** فهو أن المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج القومي ومعدل التضخم من وقت لآخر.

أولاً: مفهوم سياسة استهداف التضخم

يعرف استهداف التضخم على انه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وانما يتم استهداف التضخم معدل التضخم بشكل مباشر إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاث خطوات: **الاولى** تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف، **الثانية** ان يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل، **الثالثة** تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمعدل المتوقع فاذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس.¹

كما يعرف (EserTurer 2002) استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات او هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعلان الظاهر بان تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الاول للسياسة النقدية.² ويعتبر (Stone As Career) استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفنقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف) أو قاعدة نقدية (استهداف نقدي) يعد تلقائياً أنه يطبق سياسة استهداف التضخم ويضيف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح لسياسة استهداف التضخم.³

ثانياً: شروط ومتطلبات تطبيق سياسة الاستهداف

لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح، هناك اجماع بين الاقتصاديين ومسؤولي البنوك المركزية على ضرورة توفر عدد من الشروط المسبقة تتمثل في توفر درجة كبير من الاستقلالية للبنك

المركزي من ضغوط أو تأثيرات السياسة المالية التي قد تؤدي الى التضارب مع استهداف التضخم، وتوفر الظروف التي تتيح المرونة في اسعار الفائدة ونظام سعر الصرف والتحرير الكامل للأسعار وانخفاض درجة الاعتماد على الخصوم الاجنبية في الجهاز المصرفي علاوة على وجود اسواق مالية متطورة وانخفاض الاثار والعوامل التي تؤدي الى عدم الاستقرار المالي، والتي تضمن التحول الفعال للسياسة النقدية وسلامة النظام المصرفي. أضف الى ذلك توفر المقدرات التحليلية والبنية التحتية للبيانات، وذلك من خلال توفر نظم بديلة للسلطات من الوسائل والنماذج والقدرات المتطورة لإعادة تنبؤات التضخم. وقد قسمت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع المتطلبات الى مؤسسية وأخرى اقتصادية، وفيما يلي استعراضها بشيء من التفصيل:

1- المتطلبات المؤسسية: من أهم المتطلبات لأي دولة ترغب في تطبيق نظام استهداف التضخم أن توفر درجة معقولة من **استقلالية البنك المركزي**. وقد قسم الاقتصاديون هذه الاستقلالية الى سياسية واقتصادية وهناك من قسمها الى استقلالية أهداف وأدوات، والأخيرة أكثر انتشاراً في الادبيات الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق على أن البنك المركزي يكون أكثر استقلالاً عندما يكون مستقل الادوات والذي يعرف على أنه حرية البنك المركزي والتفويض الكامل في اختيار الطرق والآليات المناسبة التي تمكنه من انجاز مهامه المحددة لتحقيق أهدافه ويكون مسائلاً لإجراءاته في حالة الفشل في الوفاء بالتزاماته، حيث تقوم السلطات بمحاسبة ومعاقبة صانعي السياسة النقدية لعدم كفاءتهم ووضع المعالجات اللازمة التي ربما تشمل إحلال أفراد أكثر كفاءة مع توفير البيئة والمستلزمات اللازمة التي تمكنهم من أداء واجباتهم وتتزامن عملية المحاسبة مع توفر متطلبات **الشفافية** من خلال النماذج الاقتصادية والأهداف العلمية للبنك المركزي حيث أن أهمية **الشفافية** تكمن في أنها تؤدي الى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الاسواق المالية وانخفاض معدلات التضخم والتغير في معدل البطالة، كما أنها تساهم في تأثير تخفيض هذه المتغيرات على سعر الفائدة في المدى القصير، وتساعد في تأكيد تناسق التوقعات مع أهداف استقرار الاسعار وتخفيض تكلفة تحقيق أهداف استهداف التضخم.

وليتمكن البنك المركزي من الوفاء بمتطلبات المسائلة **والشفافية الكافية** باستهداف التضخم يتم توفير الظروف النقدية الملائمة من خلال تطبيق نُظم سعر الصرف المرنة، وتطوير الاسواق المالية كأحد أهم المتطلبات لمقابلة استقلالية السياسة النقدية، بالإضافة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث أن الادوات المباشرة ذات تعقيدات وقد تؤدي إلى تقليل فعالية السياسة النقدية وتأخر عملية احتواء التضخم، بالإضافة الى ذلك وقبل تطبيق نظام استهداف التضخم لابد من الوضع في الاعتبار توفر الازمات والنظم المالية والادارية السليمة، لذلك يجب أن يقوم البنك المركزي بدوره كمقرض أخير بصورة فاعلة لمساعدة النظام المالي من خلال الدعم المالي المباشر ومنح القروض، والحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة والعمل على الرقابة الفاعلة على تلك المؤسسات لتفادي أي مخاطر محتملة.

2- المتطلبات الاقتصادية: تؤثر ضغوط السياسة المالية وضيق الأسواق المالية وضعف النظام المصرفي على استقلالية البنك المركزي وبالتالي في اصدار وإدارة السياسة النقدية والنجاح في تطبيق نظام استهداف التضخم، مما يتطلب التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية وتناسق وتطابق الآراء ووجهات النظر بينهما وتخفيض الديون وعدم الاستدانة من الجهاز المصرفي والعمل على تقليل حجم الخصوم الأجنبية في الجهاز المصرفي لكسب الثقة في العملة الوطنية واستقرار الطلب على النقود، وذلك لتمكين البنك المركزي من القيام بدوره وتحقيق أهداف التضخم وتقادي الآثار السالبة التي قد تؤدي الى الانكماش الاقتصادي وإلى الإزمات المالية والمصرفية.

بجانب المتطلبات المؤسسية والاقتصادية المذكورة سابقاً يجب توفر البنية التحتية والتي تشمل توفر البيانات والقدرات التحليلية والنماذج المتطورة وإجراء التنبؤات وتحديد تأثيرات السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصورة واضحة، والمعرفة الكافية عن آلية التحول النقدي خاصة الفترة بين بداية تنفيذ السياسة وتأثيرها على التضخم والناتج الإجمالي المحلي. وفي هذا الإطار يحتاج البنك المركزي الى أجهزة كمبيوتر وبرامج ونماذج متقدمة لإعداد تنبؤات التضخم، وفي حالة اكتشاف فرق بين المعدلات المتوقعة والمستهدفة يتم اتخاذ إجراءات للمعالجة وبالتالي يحتاج هذا النظام الى مقدرات تحليلية وبنيات تحتية للبيانات أكثر من أي نظام آخر.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لسياسة التضخم المستهدف والإطار المقترح لإصلاحها

يعتقد (ستيفلنتر، 2008) "أن سياسة التضخم المستهدف ما هي إلا بدعة ابتكرت من قبل مدراء البنوك المركزية حول العالم" وأنها ستواجه الفشل عندما تتعرض لاختبارات جديدة، فهذه السياسة ذات تنظير اقتصادي ضعيف، لا سيما أن التضخم في كثير من الدول النامية مستورد وليس محلياً، وبذلك فإن رفع سعر الفائدة كلما تجاوز نمو الأسعار المستوى المستهدف له بصرف النظر عن مصادر التضخم اسمية أم حقيقية، محلية

أم خارجية، لن يؤثر في الأسعار الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير، في حين قد يكون هذا ملائم للاقتصاديات الصناعية الكبرى (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية).⁴ فضلاً عن هذا فإن كثيراً من النخب الاقتصادية ترى أن تراجع معدلات التضخم واستقراره ينسب الى تحرير التجارة وتطوير قطاع الاتصالات وغيرها وليس الى تبني سياسة التضخم المستهدف فقط، فضلاً عن وجود جملة من الشروط التي قد لا تكون متوفرة في العديد من الدول النامية مثل (تطور الجهاز المصرفي وتوافر بيانات دقيقة والقدرة على التنبؤ بمعدلات التضخم وغيرها) والتي تفتقر إليها كثير من هذه الدول.⁵ ومن الانتقادات الأخرى أن سياسة التضخم المستهدف تشترط توجيه السياسة النقدية نحو هدف واحد ألا وهو التضخم المستهدف، في حين تملك العديد من الدول النامية أصولاً وفيرة مقيمة بالعملات الأجنبية،⁶ ومن ثم فإن تغيرات سعر الصرف المفرطة تزيد من معدلات التضخم وقد تتسبب بأزمة عملات، إذ إن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يزيد المديونية وقيم الأصول الأجنبية قياساً بالمحلية، وهنا سيكون استقرار سعر

الصرف هدفا فرعيا تقتضي الضرورة تحقيقه، فضلا عن إهمال سعر الصرف بوصفه ركيزة رئيسية للسيطرة على التضخم عند أداء مجمل النشاطات الاقتصادية وهذا ما خلصت إليه دراسة (أرستائس وآخرون 2008) عن الاقتصاد البرازيلي والتي نصحو فيها متخذي القرار الاقتصادي بتقييد تحركات سعر الصرف بعد أن عجزت سياسة التضخم المستهدف في تحقيق ذلك.⁷

وبناقش (ادواردز 2002) العلاقة بين تبني سياسة التضخم المستهدف واستقرار سعر الصرف في اثنين من الدول المتقدمة (كندا، استراليا) وثلاث دول نامية (تشيلي، المكسيك، البرازيل) وقد وجد أن هذه السياسة لم تؤدي إلى تقلبات مفرطة في أسعار صرف عملات تلك الدول، إلا أنه وجد نتيجة معاكسة في دراسته لثالث اقتصاديات ناشئة أخرى منها (كرويا الجنوبية) أدت فيها تلك السياسة إلى زيادة تقلبات سعر الصرف بشكل ملحوظ، وقد علل ذلك بأن استبدال نهج السياسة النقدية في تلك الاقتصاديات في اطار مواجهتها لمشكلة التضخم من استهداف سعر الصرف إلى استهداف التضخم ترافق مع التخلي عن نظام اسعار الصرف الثابتة لصالح نظم أسعار الصرف المرنة وإهمال استقرار سعر الصرف تحت فرضية أن ذلك سيتحقق آليا تبعا لها، مما أدى الى زيادة تقلبات سعر الصرف.

مما سبق يمكن القول ان سياسة استهداف التضخم تعاني من قصور في بنائها النظري، ويمكن تلافي ذلك من خلال ادارة سعر الصرف واستهداف استقراره الى جانب استهداف التضخم،⁸ سيما ان العديد من الاقتصاديين امثال (مشعين وادواردز وغيرهم..) يشددون على ان فكرة الاستبدال الكامل بين استهداف التضخم واستهداف سعر الصرف أصبحت وهماً، وان بناء توليفة من هاتين السياستين أصبح خياراً أمثل في إطار مواجهة مشكلة التضخم سيما في الدول النامية.

رابعاً: تجارب استهداف التضخم في بعض الدول

قامت عدة دول باستهداف التضخم كأسلوب حديث في ادارة السياسة النقدية في التسعينات من بينها نيوزيلندا 1990م، كندا 1991م، وقد حققت عدة نتائج مما دفع دول اخرى على انتهاز هذه السياسة مثل استراليا والسويد علم 1993م، والبرازيل عام 1999م، وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا عام 2000م، والمكسيك والنرويج عام 2001م، وسلوفاكيا ورومانيا واندونيسيا عام 2005م.

بريطانيا: ان الاطار المؤسسي لاستهداف التضخم يعتمد سياسة مالية مستقلة من حيث الادارة المستخدمة، في حين يكون الهدف الذي تضعه الحكومة غير مستقلا والذي يتحكم بهذه السياسة هو هيئة السياسة المالية (MPC) والمؤلفة من خمسة أعضاء من بنك انجلترا هم (الحاكم ومساعديه ومديرين تنفيذيين من المصارف) وأربعة أعضاء من الخارج تقوم الحكومة بتعيينهم، وتقوم الهيئة بنشر تقاريرها شهريا وفصلياً أو من خلال المجالس النيابية أو رفع رسالة مفتوحة لقاضي القضاة عند انتهاك هدف التضخم أو خرق نسبة التضخم.

وقد تضمنت قرارات (MPC) الاساس المنطقي لإجراءات السياسة النقدية وتقييم التطورات والتوقعات خلال سنتين وقد شخّصت ثلاثة عناصر اساسية هي تفسير سبب الانحراف عن الرقم

المستهدف للتضخم وما ينوي المجلس النيابي عمله ازاء ذلك فضلا عن بيان الافق الزمني الذي يعاد فيه التضخم الى الهدف من أجل التعامل مع النتائج.

ونتيجة الاستقلال العملي لبنك إنجلترا سنة 1997 فان نسبة التضخم قد انخفضت من (04%) عام 1997 الى (2.5%) سنة 1998 مما ينم عن الانخفاض التدريجي في التضخم.

وقد حدد هدف التضخم بنسبة (2.5%) سنوياً بالاعتماد على الرقم القياسي لسعر المستهلك الذي ينخفض سنوياً بنسبة (1%) كما أن النسبة تقترب من نسبة التضخم المرغوب لعامة الناس (2.3%) في UK أما الهامش المعتمد فكان بنسبة (±1).

ان تحقيق استهداف التضخم يحتاج الى مراجعة مستمرة للهدف الذي ينحرف عن المتوقع وملاحظة سلوك المتغيرات الاقتصادية الاخرى خاصة الانتاج من أجل مراقبة الصدمات (كصدمة الطلب أو العرض) علماً أن التركيز على الهدف المتوسط سوف يخفف من مشكلة هزات العرض ويمكن استخدام المعادلة الاتية لمعرفة مدى انحراف التضخم عن هدفه والانتاج عن معدله الطبيعي وعلى النحو التالي:⁹

$$\frac{E_T \pi_{T+2}}{it} = \pi^* \text{ أي أن: } \text{استهداف التضخم} = \text{توقعات التضخم لسنتين قادمتين} \\ \text{معدلات الفائدة اليوم أو حالياً}$$

حيث: it : معدلات الفائدة اليوم أو حالياً. $E_T \pi_{T+2}$: توقعات التضخم لسنتين قادمتين. π^* : استهداف التضخم

وتعني هذه القاعدة أن معدلات الفائدة الحالية تعتمد على اساس توقعات التضخم لسنتين قادمتين وبشكل يتوافق مع استهداف التضخم وقد استخدم بنك إنجلترا سياسة نقدية تدريجية وحذرة اعتمدت سلسلة من التغيرات الصغيرة في سعر الفائدة بنفس الاتجاه وتميزت هذه السياسة بالانسيابية وذلك بإعطاء البنوك وظيفتها التقليدية في تحويل المطلوبان قصيرة الاجل الى موجودات طويلة الاجل والتي تتميز بحساسيتها المفرطة للزيادات المتتالية في اسعار الفائدة ولذلك تستطيع هذه السياسة التحكم بالتضخم المستقبلي من خلال تغيرات سعر الفائدة، فاذا كان سعر الفائدة اعلى فيكون الحصيللة النهائية لتغير سياسة التضخم أقرب الى هدفها فضلاً عن كون سعر الفائدة الاعلى يفضي الى زيادة في تكاليف خدمة الدين الحكومي وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي مستقبلاً متضمناً تشوهات اكبر للضريبة التي تؤثر بدورها على التضخم من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة واي منها تتصب عليه نسبة الضريبة المفروضة، فالأولى يمكن أن تؤثر على التضخم عندما تكون مبنية على الاجور حيث يتبع ذلك حصول توسع نقدي، ويمكن ان تستخدم ضريبة التضخم للحد من أثر الضريبة على هدف التضخم وذلك برفع التضخم الى مدى أبعد.

ان هذه الطريقة للتنبؤ بالتضخم يمكن أن تسهل الاستجابة للتباطؤات الانتقالية للسياسة النقدية حيث تكون هذه التباطؤات أقصر في الاقتصاديات الناشئة الانتقالية نتيجة مرونة الاسعار والتباطؤ يعني أن الاستهداف يحتاج إلى بعد نظر كما أن السياسة تتجاوب بشكل تباطئي لمنع الضغوطات التضخمية. والسؤال الذي يرد هنا هو كيف تعمل هذه التنبؤات؟ والجواب أن ذلك يعتمد على التنبؤ الفصلي للتضخم فضلا عن ضرورة بناء نموذج اقتصادي مفتوح بأسعار ثابتة واخرى تقليدي هو نموذج (IS/LM) اضافة إلى الاستعانة بالسلاسل الزمنية الخالية من أي أزمات أو انحرافات، ونماذج التوازن العام وآراء المجالس النيابية للتحكم بدناميكية التضخم، كما أن التنبؤ بالتضخم كضرورة لاستهداف التضخم يعتمد على سوق العمل وطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

ويسعى بنك إنجلترا إلى أهداف أخرى من استهداف التضخم منها الحفاظ على ثبات الأسعار وتحقيق التوظيف الكامل، وتستخدم المرونة للتنبؤ بأفق التضخم حيث يسمح للتضخم بالعودة إلى الاستهداف مجددا وعبر أفق أطول عندما تحصل صدمات لها ببند التجارة أو الضرائب غير المباشرة حيث ينشأ ما يسمى بحالة التناوب في التضخم وخلال كل ثلاث فصول.

أما الشفافية فهي المحاور الأخرى التي ينبغي أن تتضمنها سياسة الاستهداف باعتبارها أداة حسابية لها فوائد اقتصادية جمة حيث تكون توقعات التضخم وتغيرات منحنى الناتج ذات مصداقية عالية علاوة عن كونها تساهم في تحسين مصداقية السياسة وإقناع الجمهور بمقاصد وكفاءة السياسة النقدية (MPC).

وتُستخدم في UK طريقة اكتشاف الصدمة، إذ يتم التساؤل عن الصدمة التي حركت معدل التبادل التجاري هل هي مؤقتة أم دائمية/ محلية أم خارجية/ حقيقة أم مالية، ومثال ذلك أن ما بين 1996 ومنتصف عام 1998 ارتفاع الاسترليني بنسبة أكثر من (20%)، فهل يعود ذلك إلى السياسة المالية المتشددة أم نتيجة لعوامل هيكلية.

ويمكن الاستعانة في هذا المجال بالتحركات النسبية لمنحنى الناتج ونظرية تكافؤ الفائدة المكشوفة لحساب تغير معدل التبادل ومن خلال منحنى الناتج النسبي، وقد اتضح خلال تلك المدة بأن الصدمات المالية لا تفسر سوى (2-3%) من الارتفاع في الاسترليني البالغ (20%).

تجربة استراليا: تبنت استراليا سياسة استهداف التضخم بعدما خفضت معدلات التضخم الكبيرة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أكثر من 10% إلى ما يقارب 2% مع بداية التسعينات، كما أوكلت مهمة إدارة السياسة النقدية إلى محافظ البنك الاحتياطي في مارس 1993م والوصول إلى تحقيق معدل تضخم مستهدف من 2% إلى 3% على مدى أفق زمني حدد بسنتين، وفي سبتمبر 1994م تم تحديد المعدل المستهدف بدقة، بين 2-3% على مر السنوات، واتسمت سياسة استهداف التضخم في كل مراحلها بمرونة واسعة في التعامل مع صدمات العرض والطلب مما يساعد على تخطي الازمة الآسيوية بنجاح عام 1997م.

تجربة جنوب افريقيا: منذ مطلع عام 2000م اعتمد الاقتصاد الجنوب افريقي سياسة التضخم المستهدف بشكل رسمي بعد بضعة سنوات من استهداف التضخم بشكل غير رسمي من خلال القاعدة النقدية، على الرغم من ذلك لا يزال عرض النقود ينمو بفعل التغيرات البنوية التي يشهدها هذا الاقتصاد الناشئ، ومع اعلان انتهاء جنوب افريقيا لسياسة التضخم المستهدف تصبح بذلك أول تجربة في القارة الافريقية في انتهاج هذه السياسة، وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض معدل التضخم من 6% عام 1999م الى قرابة 3 % عام 2005م

خامسا: نتائج سياسة الاستهداف في دول مختارة

ان دراسة وتقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختلفة تظهر جملة من الملاحظات من أهمها أن البلدان المتقدمة كانت أكثر مقدرة على تنفيذ هذه السياسة وأوفر حظا في تحقيق النجاح مثل المملكة المتحدة وتأتي بالمرتبة الثانية الاسواق الناشئة مثل كوريا واستراليا فيما واجهة البلدان الاقل نمو صعوبات أكثر في تطبيق هذه الاستراتيجية وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): سياسة استهداف التضخم في بلدان مختلفة

الدولة	تاريخ بداية الاستهداف	الجهة التي اعلنت الاستهداف	الرقم القياسي للأسعار المستهدف	مدى التضخم المستهدف	التغيرات المستهدفة في الاسعار	معدل التضخم بعد التطبيق
نيوزيلندا	1990	الحكومة والبنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1-3 %	الاحداث غير الاعتيادية	7.9 %
شيلي	1991	الحكومة والبنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	2-4 %	لا يوجد تحديد	20 %
كندا	1991	الحكومة والبنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1-3 %	صددمات العرض الرئيسية	6.2 %
المملكة المتحدة	1992	الحكومة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	0-2 %	لا يوجد تحديد	3.8 %
السويد	1993	البنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1-3 %	لا يوجد تحديد	4.8 %
استراليا	1993	الحكومة والبنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	2-3 %	لا يوجد تحديد	6.6 %
كوريا	1998	الحكومة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	2.5-3.5 %	لا يوجد تحديد	8.8 %
بولندا	1998	البنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1.5-3.5 %	لا يوجد تحديد	6.2 %
المكسيك	1999	البنك المركزي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	3 %	لا يوجد تحديد	8.1 %

المصدر: توفيق عباس عبد عون، تقييم سياسة استهداف في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2011، ص 70.

المحور الثاني: التضخم وتحديات السياسة النقدية في الجزائر من سنة 2000 الى 2013

لقد كان لقانون 90-10 اثراً كبيراً على منحى السياسة النقدية في الجزائر حيث أعطى العديد من الصلاحيات للسياسة النقدية التي عانت من سلطة الخزينة مما جعل معدلات التضخم قبل هذه الفترة مرتفعة جداً، كما أن التحسين المستمر في قوانين السياسة النقدية لم يقف عند القانون 90-10 بل إن هناك تعديلات عديدة طرأت عليه وذلك بالأمر 03-11 والذي حدد أهداف السياسة النقدية وجعل هدف استقرار الاسعار هدف أساسى وحدد معدل مستهدف للتضخم، إلا إن هذا المعدل تم تعديله في سنة

2010 حيث بدلاً من وضع معدل محدد تم تحديد مجال مستهدف لتسهيل المهمة على إدارة السياسة النقدية، وفي ما يلي جدول يوضح تطور معدلات التضخم منذ سنة 2000.

الجدول رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2013

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86	5.34	3.91	4.52	8.89	5.81

المصدر: البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء

من خلال ملاحظة معدلات التضخم الموضحة في الجدول أعلاه يمكن استنتاج الاتي:

- سجل معدل التضخم لسنة 2000 أدنى مستوى له في الجزائر منذ الاستقلال وذلك راجع الى اتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة مست تحرير الاسعار وتعديل أسعار الفائدة ورفعها الى مستويات قياسية والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وبالتالي التحكم في أخطار التضخم في هذه السنة.

- سجل معدل التضخم في بداية سنة 2001 ارتفاعا ملحوظاً، وذلك عائد الى نمو في المجاميع النقدية (M1-M2) بسبب نمو احتياطات الصرف، حيث تم ضخ كتلة نقدية اضافية لتمويل برنامج الانعاش الاقتصادي الذي بدأته الدولة. وكذا ارتفاع الاجور، كما تم ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها واعادة رسميتها.

- اما في سنة 2002 نجد أنه حصل انخفاض في معدل التضخم إلى (1.4) بسبب انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17.30. الأمر الذي يعود إلى السياسة النقدية المتبعة حيث تم اعتماد سياسة صارمة لمراقبة تطور كتلة السيولة المصرفية.

- نلاحظ في سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم حيث وصل الى 2.58، ومرد ذلك الارتفاع في جزء مهم من فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 بالمائة، مقابل معدل 25.13 مسجل في سنة 2002، إلا إن الأهم في هذه السنة أن معدل التضخم لم يتجاوز المعدل المستهدف، خاصة وأنه تم اعتماد مبدأ استقرار الاسعار والتحكم في التضخم، من خلال ما صدر في الامر 11/03 حيث تم اعتماد استهداف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية. إذ تم تحديد هدف التضخم بنسبة اقل من 03 بالمائة، الأمر الذي يعتبر ايجابيا جداً في هذه السنة (2003).

- تجاوز في سنة 2004 معدل التضخم 03 بالمائة وهو المعدل المستهدف حيث وصل الى 3.53 بالمائة، الأمر الذي يؤكد أن الرهان على معدل صغير في الجزائر يعتبر رهاناً صعباً، مما يبين مدى ضعف السياسة النقدية. ويعود هذا الارتفاع في الأساس إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو، والجزائر أغلب دخلها مقوم بالدولار وأكثر وارداتها متأتية من الاتحاد الاوروبي؛ أي مقومة بالأورو، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الواردات وبالتالي ارتفاع نفقات الدولة (تضخم مستورد).

- بالنسبة لسنة 2005 نلاحظ انخفاض في معدل التضخم إلى 1.64، إلا أنه ما لبث وأن ارتفع إلى 2.53 بالمائة في سنة 2006 بسبب ارتفاع الطلب عن العرض وارتفاع الاسعار المستوردة، والمضاربة التي تميز

السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقننة، وفي هذه السنة ارتفعت أسعار الاستهلاك وأسعار الانتاج الصناعي بشكل طفيف.¹⁰

- واصل معدل التضخم الارتفاع في سنة 2007 حيث سجل معدل 3.5 بالمائة بسبب التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ويعود في الاساس هذا الارتفاع الى ثلاث عوامل كالتالي: ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الانتاج والاستثمار، ارتفاع معدل الكتلة النقدية إلى 24.18 % مقارنة بـ 18.60 % في 2006، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه الى 74 %، إلا انه ورغم هذا الارتفاع في معدل التضخم مقارنة بسنة 2006، إلا أنه تم تحقيق استراتيجية استهداف التضخم بنجاح.

- نلاحظ ارتفاع في معدل التضخم سنة 2008 حيث وصل الى 4.86 ومرد ذلك هو الأزمة العالمية التي كان من إفرازاتها ارتفاع معدل التضخم العالمي، حيث احتل التضخم المستورد جزءاً هاماً في تطور مؤشر الاسعار عند الاستهلاك على المستوى المحلي، وبالتالي وعلى الرغم من الجهد المتواصل للبنك المركزي (بنك الجزائر) في مجال استرجاع السيولة إلا أن التضخم عن طريق التكاليف في ارتفاع، ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبير منه إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة. ولمحاربة هذا النوع من التضخم، واصل البنك المركزي تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع ادارة صارمة في تدخلات السياسة النقدية. ورغم كل التدابير إلا إن معدل التضخم واصل الارتفاع في سنة 2009 ليصل الى 5.34 ومرد ذلك هو تداعيات الازمة العالمية التي ادت الى انخفاض كبير في سعر صرف الدولار مقابل الاورو وبما أن صادرات الجزائر اغلبها مقومة بالدولار واكثر من 55 بالمائة من وارداتها متأتية من الاتحاد الأوروبي؛ أي مقومة بالأورو وبالتالي فإن هذا الفارق يكلف الخزينة خسار كبيرة ويؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة من اوروبا. وبالتالي فالتضخم هنا أيضا في أغلبه تضخم مستورد.

- انخفاض معدل التضخم في سنة 2010 حيث وصل إلى 3.91 وهو ضمن الهدف المستهدف ويعود ذلك في الأساس إلى بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، إلا أن الزيادات الكبيرة في الأجور منذ سنة 2011 و2012 خاصة وأنه تم دفع مستحقات للعديد من القطاعات باثر رجعي (وصلت الى مستحقات ثلاث سنوات) أدى إلى ارتفاع كبير في القدرة الشرائية الامر الذي لم يقابله أي زيادة في الانتاج، وبالتالي حدثت صدمة تضخمية لم يستطع البنك المركزي تداركها مما أوصل معدل التضخم لسنة 2012 الى 8.9 بالمائة بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، وحسب ما أكده خبراء في صندوق النقد الدولي أن هذه صدمة عابرة خاصة وأن البنك المركزي اتخذ كل التدابير اللازمة الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل التضخم في سنة 2013 الى 5.8 بالمائة.

ان ما يمكن ملاحظته من خلال تحليل معدل التضخم في الجزائر هو أنه من الصعب على البنك المركزي أن يحافظ على المعدل المستهدف وذلك لأنه يتأثر دائما بالأسعار العالمية وبأسعار الصرف بالإضافة إلى زيادة النفقات الدائم للدولة بهدف بناء البنية التحتية، وهذا ما يُعقد مهمة البنك المركزي.

المحور الثالث: استهداف التضخم في الجزائر بين الواقع والتطبيق

مما لا شك فيه أن عملية استهداف التضخم تحتاج الى العديم من الآليات والضوابط حتى يتم تطبيقها على أرض الواقع وهذا ما سعت الجزائر اليه.

أولاً: استهداف التضخم في الجزائر

تعتمد سياسة الاستهداف في الأساس على مبدأ الاعلان المسبق من طرف السلطة النقدية، حيث يتم تحديد معدل معين تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقه وذلك خلال فترة زمنية معينة، لكن في الجزائر نلاحظ أن قانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض لم يتضمن في مواده أي صيغة خاصة بالاستهداف، حيث جاء في المادة 55 من قانون 10/90 ما يلي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقة الانتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد". ويتبين من النص أنه تم تحديد هدف تحقيق نمو اقتصادي منتظم الى جانب تحقيق التشغيل في المقام الأول. أما هدف استقرار الاسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجياً فقد جعل في المقام الثاني.

إلا أنه في الأمر 11/03 جاءت خلاصة النص كما يلي: "ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقراره الاسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشرات اسعار الاستهلاك"، حيث في تقرير البنك المركزي لسنة 2003 نجد أن حمل في تقريره هدفا استدالياً محدداً كما يلي " ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية بعبارات استقرار الاسعار على المدى المتوسط؛ أي نسبة التضخم تقل عن 03% (امكن بلوغها سنة 2003)...." كما تجدر الإشارة أن الجزائر انتهجت منذ 2003 منهجا لتطبيق السياسة النقدية واستهداف نسبة التضخم لا تزيد عن 03% كما جاء في التقرير.

إلا أن المشكل الذي طرحه الاعلان عن معدل تضخم أقل من 03% في ذلك الضرف والذي تميز بحدة البطالة وتدهور القدرة الشرائية، هو مدى إمكانية المحافظة على هذا المعدل. فقد كان الرهان صعباً للغاية حيث شهدت بالفعل سنة 2004 اختراق لهذا المعدل حيث وصل معدل التضخم إلى 3.56%. كما سمحت الادارة المنسقة للسياسة النقدية خلال 2007 بتحقيق استراتيجية هدف التضخم بنجاح، بمعدل تضخم يساوي 3.5% على أساس متوسط سنوي فإن صعود التضخم في 2008 شكله صدمة بالنسبة لاستقرار الأسعار في المدى المتوسط، بالنظر إلى عودة التضخم على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، فإن الانتعاش الجوهري في التوسع النقدي أصبح يساهم في إحداث التوترات التضخمية. حيث بلغ متوسط التضخم السنوي 4.86% في سنة 2008.

لقد أدى الارتفاع المستمر في التضخم خاصة سنة 2009، إذ وصل إلى 5.74 إلى تطوير اداة ملائمة منذ سبتمبر 2009، وتمثل في نموذج توقع تضخم لأجل قصير يستجيب لانشغال رؤية مستقبلية، لغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لافق سنة واحدة. على سبيل المثال، لم يتعدى فارق توقع المتوسط السنوي للتضخم نهاية سنة 2010 المنجز في سبتمبر 2010 ال 0.14% نقطة مئوية من معدل

التضخم المحقق والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء لشهر ديسمبر (3.91%). وبالتالي بقي متوسط التضخم قريباً من التوقعات قصيرة الاجل. يعد هذا المعدل للتضخم في تراجع مقارنة مع الارتفاع الذي ميز سنة 2009 (5.74%) بتناغم مع هدف التضخم المحدد من قبل مجلس النقد والقرض (4%) أو-نقطة واحدة) بموجب سنة 2010، كهدف ضمنى للسياسة النقدية.

على الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الجزائر، تلعب السياسة النقدية دوراً نشطاً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، رغم أن هدف التضخم، كهدف صريح للسياسة النقدية، كان قد تمت اقامته في أوت 2010، وعليه فان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاها بنك الجزائر من خلال الادوات الملائمة، المدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف. إلا أن الارتفاع الكبير في معدل التضخم سنة 2012 حيث وصل الى 8.89 % يؤكد أن عملية استهداف التضخم لا تزال تعاني من العديد من الصعوبات والعواقب التي تحول دون تحقيق المجال المحدد رغم أن هذا المعدل في الحقيقة ليس صغيراً (4%-5%).

ثانياً: الاجراءات التي قامت بها الجزائر لتعزيز استراتيجية الاستهداف

نجحت الكثير من الدول في تطبيق سياسة استهداف التضخم وذلك من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات والآليات التي أدت إلى نجاح هذه الاستراتيجية، والجزائر بحكم أنها بدأت حديثاً في تطبيق سياسة استهداف التضخم وجب عليها تبني العديد من الاصلاحات.

- **الاعلان عن استهداف التضخم:** كما ذكرنا سابقاً فقد قام بنك الجزائر في 2010 بالاعلان صراحة وتحديد مجال مستهدف للتضخم (4%-5%).

- **تحسين مستوى الاطار العملياتي:** تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم في المستقبل، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي منذ سنة 2008 إلى تحديث وتعزيز نظام التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية، فقد قام مجلس النقد والقرض بإصدار (جويلية 2009) نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية. وقصد تحسين مستوى الاطار العملياتي للسياسة النقدية، انسجماً مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على إثر الازمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاماً جديداً في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق فظلاً عن وسائل السياسة النقدية. ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع) بمبادرة من المصارف. الأمر الذي يفسح المجال للإبداع في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر. وبذلك، أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة فائض السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار خاصة في المواد المستورد (تضخم مستورد).

- **تدعيم الاشراف المؤسساتي:** قصد تعزيز الاشراف المؤسساتي للبنك المركز قام البنك المركزي الجزائري سنة 2010 بتعزيز الاطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، يعطي هذا الارساء القانوني للاستقرار

المالي، كمهمة لبنك الجزائر الى مهمة استقرار الاسعار، وتضمن احكاماً قانونية جديدة تهدف الى **تحكم أفضل في المخاطر** من طرف البنوك والمؤسسات المالية.¹¹ ويأتي هذا لتعزيز الاجراءات التنظيمية بهدف ضمان التقارب بين أعمال الاشراف والمبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، كما واصل بنك الجزائر في مشروع **عصرنة مهنة الاشراف القائمة على المخاطر.** وتدخل هذه العملية في اطار تعزيز عمليات الوقاية التي تهدف الى ترسيخ اقوى لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر. وقد تم تطبيق هذا المشروع فعليا على مستوى البنوك خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011 كمرحلة قيادية.

يهدف هذا النظام الجديد الى تعزيز القدرة على **الكشف المبكر والانذار المبكر** وكذا تفضيل **الجانب التنبئي للرقابة.** ان الكشف عن الأعراض المنذرة لفشل محتمل لأي بنك أو مؤسسة مالية في وضعية صعبة يعد ضروريا لضمان استقرار النظام المالي وحماية المودعين. كما يسمح هذا النظام الجديد برد فعل سريع من طرف سلطة الاشراف واتخاذ الاجراءات التصحيحات الملائمة للتكفل بالصعوبات التي قد تواجهها هيئة مالية.

هذا ويسمح هذا الجانب الجديد من النظام والكامن في **التنبؤ بالمخاطر** لهيئات الاشراف من التقليل المحسوس في تكلفة الاشراف من خلال استيعاب افضل لطبيعة المخاطر الخاصة بكل هيئة مالية خاضعة للرقابة واستهداف تلك التي تواجه صعوبات واستعمالاً عقلانياً لموارد الاشراف. وهذا ما يسمح بالتمييز السريع بين الهيئات المالية السليمة من تلك التي تواجه صعوبات.

كما تم تعزيز بنك الجزائر **بصلاحيات أوسع** من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية. وعليه، فان تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة اكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف. وذلك عبر متابعة افضل للبنوك والمؤسسات المالية. في هذا الاطار، عزز بنك الجزائر قدرته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع اتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفي.

تقوم **لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر**، من جهتها، بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية والتي في احدى عشر (11) مؤشر مسماة "مؤشرات دنيا"، مع استهداف المؤشرات الاخرى والمسماة "مؤشرات مقترحة". ففي سنة 2010 أعطيت أهمية خاصة للتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي والمالي خاصة بواسطة خاصة بواسطة اختبارات الصلابة.

- **محاولة تحقيق الشفافية:** لتحقيق الشفافية والمصادقية شرع بنك الجزائر منذ 2008 في اعطاء تقارير دورية عن معدلات التضخم وعن كل المؤشرات المالية كما تم اعطاء تقرير سنوي للمجلس الشعبي، إلا أنه ورغم إعطاء هذه التقارير إلا أن عامل الثقة لا يزال غائبا بين الجمهور والبنك المركزي وذلك بسبب الخروقات التي حصلت في المجال البنكي خاصة بعد فضيحة الخليفة التي اخذت تصريحها من البنك المركزي ولم يعطي البنك المركزي أي معلومات عنها ولم يتم مراقبتها بشكل فعلي حتى افلست وضاعت اموال المودعين وثقة الجمهور ودليل ذلك هو انخفاض معدلات الادخار في الجزائر بسبب ضعف إن لم نقل انعدام الثقة بين المدخرين والبنوك.

رغم أن البنك المركزي بدأ في اعطاء تقارير عن الوضعية النقدية والمالية الا أن هناك الكثير من الاحصائيات تبقى مجهولة مثلا فيما يخص احتياطي الصرف في الجزائر الذي تجاوز الـ 200 مليار دولار لا توجد اي تقارير تبين كيفية الاحتفاظ به (سلة العملات)، رغم ان صندوق النقد الدولي طلب من الجزائر اكثر من مرة الافصاح عن سلة عملات الاحتياطي، مع العلم أن آخر افصاح عن هيكل سلة العملات للجزائر كان في سنة 1994، ومنذ ذلك الوقت وصندوق النقد الدولي يطالب الجزائر بإعطاء تفاصيل إلا أنه لم يستجب.

- **استقلالية البنك المركزي:** يمكن لنا أن نعطي مجموعة من المفاهيم للاستقلالية:¹²

تتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحكم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالا عنها.

ويعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية.

من الواجب هنا التفرقة بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات، فالبنك يتمتع باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع البنك بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما يمكن أن تكون له استقلالية إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقميا. أما استقلالية البنك في تحديد الأدوات فإنها يمكن أن تتحقق عندما تكون له السلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، والعكس يجعله غير مستقل وكذلك عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية.

وعلى هذا الأساس السابق فإن الاستقلالية تقتضي حرية وامتلاك البنك المركزي قرار وضع وتنفيذ السياسة النقدية وطرح الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف. ولعل هذا يطرح لنا إشكالية حول مساءلة البنك المركزي، والجواب أن الاستقلالية لا تعني عدم المسؤولية، إذ يمكن له أن يكون مسئولا أمام أي جهة

كانت مالية أو قضائية أو تشريعية للاطلاع على نشاطه و التأكد من مطابقة أعماله للقوانين وفي ذلك حدد القانون 90-10 أنه يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يستدعي البنك للاطلاع والمساءلة.

إضافة إلى ذلك فإن الكثير من الدول التي اتجهت نحو منح الاستقلالية لبنوكها لم تلغ المسؤولية المحملة لها أمام المجتمع وممثليه، ولعل أبرز مثال على ذلك فرنسا التي اتجهت إلى منح الاستقلالية للبنك سنة 1980 ليصبح بعيدا عن تدخلات الحكومة وتدعم ذلك بموجب القانون الصادر سنة 1993، وقد أشار محافظ البنك المركزي الفرنسي انه يتعين على الأخير أن يستمع للآخرين وأن يشرح لهم ويجب على كل استفساراتهم.¹³

- **معايير استقلالية البنك المركزي:** يمكن أن نوجز أهم المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنك المركزي من عدمه وهي:¹⁴

- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة؛
- مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية؛
- مدى التزام البنك بشراء أدوات الدين الحكومية المباشرة؛
- مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها؛
- سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم؛
- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي؛
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات؛
- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي؛
- مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.

كما ذكرنا فإن استقلالية البنك المركزي تعتبر جد هامة بل من أهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق سياسة الاستهداف، لذلك فقد اعطى قانون 90-10 العديد من الصلاحيات للبنك المركزي الا انها بقيت فقط مجرد قوانين ولم تطبق على ارض الواقع فمثلا المادة 78 من قانون النقد والقرض والتي تنص على امكانية منح البنك المركزي للخزينة تسبيقات سنوية لا تتعدى 10 بالمائة من الايرادات العادية للدولة المثبتة من خلال السنة المالية السابقة، اما في الواقع وعلى سبيل المثال فإن النسبة بلغة في بعض السنوات الى 51 بالمائة. الأمر الذي يؤكد ان الاستقلالية ليست فقط في القوانين والمراسيم بل في التطبيق. كما ان صدور الامر 03-11 اظهر تراجعاً واضحاً على مستوى مؤشرات استقلالية السلطة النقدية، الامر الذي ادى الى اتخاذ تدابير جديدة صدرت في سنة 2010 والتي عززت دور بنك الجزائر في

مجال الاشراف والرقابة المصرفي، ومنحته صلاحيات اوسع للسهر على الاستقرار المالي وامن وصلابة النظام المصرفي، وذلك للقدرة على تحقيق استراتيجية الاستهداف.

ثالثا: عوائق وصعوبات ومتطلبات استهداف التضخم في الجزائر

مما لا شك فيه هو أن سياسة استهداف التضخم تحتاج الى العديد من الاليات والقوانين الصارمة حتى يتمكن البنك المركزي من الوصول الى المعدل او المجال المستهدف والجزائر كما ذكرنا حاولت ان تحقق هذه الاليات وان تصيغ هذه الوانين الى انه دائما توجد العديد من الصعوبات

- عدم قدرت البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة.

- غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية.

- عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة اذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.

- تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبير حيث نجد ان الجزائر تستورد اغلب المواد الغذائية والصناعية والفلاحية الامر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة خاصة حيال التضخم المستورد.

- غياب التنسيق بين السياسة المالية والمالية الامر الذي يؤدي الى الارتفاع المستمر في معدل التضخم جراء الارتفاع النفقات وزيادة الاجور.

- غياب سوق مالي نشط من شأنه تسهيل مهمة استرجاع السيولة بالنسبة للبنك المركز وذلك لان البورصة الجزائرية لا تعدو كونا اسم وهيكل فقط.

الاستنتاجات والتوصيات

- لتطبيق سياسة استهداف التضخم لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية مثل تتوفر عدد من الادوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصادقية والشفافية.

- يمكن ان تتجح الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم اذا طورت نظامها المالي واسواقها المالية، وقلصت من نسبة التبعية للخارج.

- تتطلب سياسة استهداف التضخم ان يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم الأمر الذي يوجب على البنك المركزي انشاء بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد كما يجب على البنك المركزي ان يملك هذه المعلومات لتلك المتغيرات إذا أراد ان يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل كما ينبغي عليه ان يصدر تقارير دورية وبيانات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها على معدل التضخم والسياسة النقدية ككل.

- كما ينبغي على البنك المركزي تعزيز الشفافية بتكثيف الاتصالات بالجمهور والاسواق لشرح اهدافه وامكانية تحقيقها مما يسمح للوحدات الاقتصادية باتخاذ قراراتها في جو من الشفافية والثقة المستدامة.

- ضرورة احداث اصلاحات وتعديلات على ادوات السياسة النقدية خاصة اذا لم تتمكن الادوات المستخدمة من تحقيق اهدافها وذلك حسب الوضع الاقتصادي والمشكلة الظاهر لان الاوضاع

الاقتصادية تتميز بالتغير الدائم والمستمر، خاصة أن الجزائر تعتمد فقط على الدخل الريعية وهو ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

- تحديد هدف وحيد متمثل في معدل رقمي أو مدى مستهدف، فلا يمكن أن تستهدف السلطة النقدية استهدافات اسمية عديدة مثل سعر الصرف ومعدل التضخم، ذلك لأن استهداف أكثر من هدف يؤدي في العديد من الأحيان إلى تعارض في النتائج، الأمر الذي يجب أن تنقطن له السلطة النقدية في الجزائر لأنه لا يوجد استهداف صريح جدا في الجزائر لهدف وحيد وهو سعر الصرف، فكما رأينا أنها حددت أن الهدف الأساسي في سنة 2010 هو التضخم لكن هناك أهداف أخرى فرعية.

- تعد مشكل التأخر الزمني بين تطبيق أدوات السياسة وتأثيرها في معدل التضخم من التحديات الكبيرة التي تواجه البنك المركزي خاصة وأن أكثر تضخم تعاني منه الجزائر في السنوات الأخيرة هو التضخم المستورد.

- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية بخاصة السياسة المالية وذلك من أجل تقادي التعارض في الأهداف وفي التطبيق.

- وجوب اعطاء استقلالية للبنك المركزي بحيث تكون هذه الاستقلالية فعلية وليست عبارة عن نصوص وتشريعات قانونية تطبق في إطار ضيق.

وفي الأخير يمكن القول أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الثروات الباطنية بشكل شبه كلي، يجعل من الصعب على البنك المركزي أن يحقق أهدافه، ذلك لأن كل ما يقوم به البنك المركزي يتأثر بدرجة كبيرة بسعر الصرف وبأسعار البترول، خاصة وأن أسعار الصرف والبترول تعرف تذبذبا ولا يمكن الاعتماد عليها كلياً، وهذا ما لم يتم تداركه في الجزائر، وإذا بقي الحال على ما هو عليه فإن هذه الثروة لن تدوم، وستتحمل الدولة والمواطن أعباء كبيرة، وتحديات صعبة جداً.

¹ لودفيج سودر لينغ، استهداف التضخم، ندوة المعهد المصرفي المصري 19 أكتوبر 2003، ص2

www.ebi.gov.eg

² Eser Tutar: inflation targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy, P,0 1
http://scholarlib.vt.edu/theses/available/etd.080/2002/110233-unrestricted/thesis.pdf

³ Kenneth N. Kuttner . Asnapshot of inflation targeting its Adolescence : /2004 /Co Ferences/ And Research publication / au . gov . rba . www.Kuttner.pdf. consulter Le 09/04/2014, P,7

⁴ ستيفليتز، جوزيف، الاخفاق في استهداف التضخم، ترجمة مايسة كامل، .org . project – syndicate .http://www.

⁵ التونسي ناجي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، اصدارات جسر التنمية، 2006،

.http://www.arab-api.org/develop.1htm

⁶ ستيفليتز، جوزيف، مرجع سابق.

⁷ Arestis, Fernando de Paula & Ferrari-Filho, Philip, Luiz & Fernando ,2008, Inflation Targeting in Brazil, Working Papers, No: 544, The Levy Economics Institute of Bard College, http://www.levy.org.

⁸ سعدون حسين فرحان، دور سياسة التضخم المستهدف في تحقيق استقرار سعر الصرف، (دراسة في تجارب دولية مختارة)، بحوث مستقبلية، العدد 24، جامعة الحدياء، العراق، ص85.

⁹ أنظر:

- توفيق عباس عبد عون، تقييم سياسة استهداف في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2011، ص 70.

- R. GLENN Hubbard , Money , the Financial system and the economy pearson education , 2008, pp495-500

- Andrew Haldane , Bank of England , The UK Experience inflation Targeting , p6 .

[www.imf.org/external/ft/seminar/2000,targetes/index.htm](http://www.imf.org/external/ft/seminar/2000/targets/index.htm)

¹⁰ محمد لكصاسي (محافظ البنك المركزي)، جريدة الخبر اليومية، بتاريخ 5 مارس 2008، ص11.

¹¹ التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2011، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي.

¹² زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص.283-284.

¹³ عبد العزيز بن نايف اعر يعر، البنوك المركزية و التنمية، -13-<http://www.alharamain.com/text/ieoon%20aljazerah/13-2/4.html>.

¹⁴ زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص. 286-287.